مجلس التعاون

لبنى القاسمي تفتتح المنتدى العالمي الأول لصناديق المعاشات التقاعدية في الشرق الأوسط

دبي/وام:
أكدت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية ان الاقتصاد المرن لدولة الإمارات العربية المتحدة سيواصل النمو والازدهار بفضل البيئة التنظيمية عالمية المستوى وأطر الحوكمة القوية والمتكاملة التي تعتمدها الدولة.

جاء ذلك في كلمة افتتحت بها /المنتدى العالمي الأول لصناديق المعاشات التقاعدية في الشرق الأوسط/ الذي بدأت فعالياته في دبي ويمتد أربعة أيام تحت عنوان / لآلئ الخليج/ في دبي.. الذي تنظمه مجموعة دبي العاملة في مجال الخدمات المالية المتنوعة التابعة لـ/ دبي القابضة/.

وتطرقت معالي الشيخة لبنى القاسمي في كلمتها الى نقاط القوة والتميز التي استندت إليها دبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام لتعزيز النمو .. كما نوهت بالإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

ويستقطب المنتدى ممثلين عن أكثر من 80 صندوقا للمعاشات التقاعدية من الولايات المتحدة .. إضافة إلى مسؤولين حكوميين ونخبة من المديرين التنفيذيين في كبرى الشركات الإماراتية الرائدة.

وسيساهم المنتدى في تسهيل عمليات انشاء وتطوير شراكات طويلة المدى بين الصناديق التقاعدية في منطقة الشرق الأوسط .. كما يسلط الضوء على الأنماط الجديدة للتجارة العالمية وتدفقات الموارد البشرية .. والدور المتنامي للصناديق السيادية .. وأهمية تطوير بنية تحتية رفيعة المستوى.

وقالت معاليها موجهة حديثها للمشاركين لن تجدوا مثل هذه البيئة المفتوحة والمشجعة في أي مكان آخر غير دولة الإمارات العربية المتحدة .. فعلى الرغم من تأثير الأزمة المالية العالمية فإن نهج التنوع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط والذي يظهر بوضوح في دولة مثل الإمارات سيواصل دعمه لعمليات النمو الاقتصادي.

وشددت على ان دبي تمثل اليوم مركزا ماليا له ثقله الدولي بما تمتلكه من سجل إنجازات حافل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع روح المبادرة في قطاع الأعمال الخاصة .. اذ تعتبر دبي بفضل موقعها الاستراتيجي حلقة وصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا .. وجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة.

وتتخذ حوالي 18 شركة من بين أفضل 50 شركة على قائمة فورتشن للشركات الخمسمائة الكبرى في العالم دبي مقرا لها من بينها جنرال إلكتريك وسيتي جروب وسامسونغ وهوندا ونيسان وسيمنز وبنك /اتش اس بي سي/ ودويتشه بنك وجولدمان ساكس و/آي بي إم/.

وتتضمن قائمة المتحدثين الرئيسيين في المنتدى كلا من سعود باعلوي رئيس مجلس إدارة مجموعة دبي .. وفيليب شيفر رئيس المنتدى العالمي لصناديق المعاشات التقاعدية.

يذكر ان المنتدى العالمي لصناديق المعاشات التقاعدية الذي تأسس في عام 1992 ينظم سلسلة من المؤتمرات حول العالم لمساعدة مديري صناديق المعاشات التقاعدية في الولايات المتحدة في اتخاذ قرارات استثمارية صائبة..

وتوزيع الاستثمارات على وجهات استثمارية تمتلك إمكانيات نمو كبيرة.

لبنى القاسمي

أضواء

خطأ التطرف في رؤية أوباما

صبحي غندور

مساحة من التطرف تظهر الآن في المنطقة العربية برؤيتها وتقييمها للرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما. فبعض ردود الفعل التي ظهرت عربياً تعاملت مع ظاهرة أوباما وكأنها انقلاب أو ثورة قد حدثت في الولايات المتحدة، ويجب بالتالي أن تصدر بلاغات وقرارات فورية التنفيذ تجعل من أميركا مناصرة لحركات التحرّر الوطني في العالم، وتفرض العدل والمساواة والحرّية لدى كل الشعوب!

ردود فعل أخرى جاءت معاكسة تماماً، فنظرت إلى انتخاب أوباما وكأنّه مجرّد حدث عادي لن يغيّر شيئاً من السياسة الأميركية، باعتبار أنّ الرئيس الجديد هو مولود النظام السياسي الأميركي المحكوم من قِبَل شركات كبرى، ومن «اللوبي الإسرائيلي»!

في الحالتين أجد رؤيةً متطرّفة، غير واقعية وغير موضوعية، لظاهرة مهمة جداً حدثت في الولايات المتحدة وستؤثر حتماً عاجلاً أم آجلاً على سياستها الخارجية.

إنّ المنطقة العربية ليست بحاجة إلى موضوع جديد لتنقسم حوله، وبالرغم من ذلك، هي الآن مختلفة في تقييم أوباما؛ بين من يراه «طبعة جديدة منقّحة من كتاب أميركي صهيوني»، وبين من يتوّهم أنّه القائد المخلّص المسلم العربي الثوري!

إنّ انتصار باراك أوباما في الانتخابات الأميركية ليس هو بثورة ولا بانقلاب في المعنى السياسي على ما هو قائم في الولايات المتحدة، بل يمكن اعتباره بمثابة «حركة تصحيحيّة» من داخل النظام الأميركي نفسه، بعدما أوصلت إدارة بوش هذا النظام السياسي الأميركي إلى منحدر ما كان يجب أن تهوي إليه. فهكذا كان تقييم أسماء بارزة عدّة من «الحزب الجمهوري» واضطرارها لتأييد انتخاب أوباما بسبب سياسات إدارة بوش وتبنّي ماكين - بالين لمضمون هذه السياسة في حملتهما الانتخابية.

إنّ الانقلاب حدث فعلاً في مفاهيم اجتماعية وثقافية أميركية، ممّا سمح لإبن مهاجر أفريقي ذي بشرة سوداء، ويحمل اسماً عربياً مسلماً، أن يصل إلى أهم منصب رئاسي في العالم. فقد فشل القس جيسي جاكسون في السابق في الحصول على دعم «الحزب الديموقراطي» له بالترشّح لانتخابات الرئاسة لأنّه أميركي أسود، رغم موقعه الديني المسيحي، وجذور عائلته العميقة في أميركا. أيضاً، فشل المرشّح «الديموقراطي» للرئاسة عام 1988 مايكل دوكاكس أمام منافسه جورج بوش الأب، بسبب عدم ثقة قطاع كبير من الأميركيين في وطنيته الأميركية لأنه ابن مهاجر يوناني حديث، وأنّ عائلته لم تتأصل في التاريخ الأميركي، ولم تنحدر من «الأنجلوسكسون» الأبيض المسيحي البروتستانتي!

إذاً، هو انقلاب على مفاهيم أميركية كانت غير منسجمة أصلاً مع طبيعة الدستور الأميركي، ولم تعد لها قيمة لدى الجيل الأميركي الجديد، في ظل مجتمع تتزايد فيه أعداد المهاجرين غير الأوروبيين والذين سيشكّلون خلال عقود قليلة مقبلة غالبية عدد السكان.

وهؤلاء المهاجرون الجدد والأقليّات غير الأوروبية والجيل الأميركي الجديد كانوا أساس الحملة الانتخابية لباراك أوباما، والقوة الشعبية الفاعلة في انتصاره الكبير.

لكن لا ينبغي النظر إلى التحوّل الاجتماعي والثقافي الأميركي في ظاهرة أوباما على أنّه تحوّل سياسي أيضاً في طبيعة الحياة السياسية الأميركية أو نظامها الحزبي الانتخابي والقوى الاقتصادية والسياسية التي تقف خلفه (وأمامه أحياناً)، ولا أيضاً في خدمة المصالح الأميركية في العالم وحرص كل الرؤساء الأميركيين على بقاء التفوّق الأميركي عسكرياً واقتصادياً واستمرار أميركا القوّة الأعظم.

وإذا كان من الطبيعي أن تختلف معايير رؤية فوز أوباما من بلد لآخر، بل حتى من جهة لأخرى داخل البلد نفسه، فإنّ من الخطأ تقييم الرئيس الأميركي الجديد وفق أولويات غير أميركية.

فرغم أهمّية القضية الفلسطينية بالنسبة للعرب وعموم العالم الإسلامي، فإنّ إدارة أوباما المقبلة ستتعامل مع هذا الملف وفق المصالح الأميركية التي قد ترى تأجيل البحث فيه إلى ما بعد ترتيب الأوضاع في العراق، أو في الحدّ الأدنى، ترتيب العلاقات الأميركية مع موسكو، وطهران، ودمشق، وهي عواصم قادرة على التأثير الكبير في الملفّين العراقي والفلسطيني معاً. فعهد أوباما سيبقى حاملاً لعناوين القضايا نفسها اللصيقة الآن بالسياسة الأميركية والمصالح الأميركية، لكن التغيير سيحدث في كيفيّة تحديد هذه المصالح وأساليب الحفاظ عليها. وأعتقد أنّ ما كانت عليه إدارة بوش، خاصّةً في فترتها الأولى وحتى العام 2006، كان هو الانقلاب الذي حدث في المؤسسة السياسية الأميركية. وها هو عهد أوباما يأتي مدعوماً من جهات أميركية عديدة فاعلة لتصحيح المسارات التي اتبعتها إدارة بوش، في ظل هيمنة تيار أيديولوجي محافظ أراد التحكّم بكل المؤسسات الأميركية، من خلال سيطرته على البيت الأبيض، وعلى وزارة الدفاع أيام الوزير رامسفيلد. فقد كان «البنتاغون» تحت إدارة رامسفيلد دولة داخل الدولة، حيث قام بتهميش دور مؤسسات أخرى كوزارة الخارجية، ووكالة المخابرات الأميركية مع إقصاء للمؤسسة التشريعية عن قضايا هي معنية داخلياً وخارجياً بها. إنّ الأساس في السياسة الخارجية القادمة لإدارة أوباما سيكون في إسقاط نظرية «الحروب الاستباقية»، وفي استخدام أسلوب المفاوضات مع خصوم واشنطن، وفي الاستناد إلى المرجعية الدولية وعدم الانفراد الأميركي في قضايا عالمية مصيرية.

وهذا النهج الجديد سينعكس إيجاباً على المنطقة العربية، وما فيها من حروب وأزمات افتعلتها إدارة بوش، أو رفضت المفاوضات الجادّة بشأنها لحلّها بشكل سلمي وعادل.

وقد لا يكون باراك أوباما بمستوى الآمال التي وضعها عليه كثير من شعوب العالم، لكنّه سيحاول حتماً أن يرقى بالنسبة للأميركيين لذلك، فهم الذين انتخبوه إلى سدّة الرئاسة الأميركية وليس غيرهم. كذلك هو حال العرب والمسلمين في أميركا الذين، رغم تحفّظات لديهم على بعض فريق العمل لدى أوباما، فرحون حتماً بفوزه، فقد كان الوحيد الذي تحدّث في مؤتمر «الحزب الديموقراطي» عام 2004 عن مخاطر الحملات ضد الإسلام والمسلمين في أميركا، بسبب أحداث سبتمبر 2001، وفي انتخابه الآن ضمانة لحقوقهم المدنية، وبداية جيدة لإزالة ما ساد المجتمع الأميركي من هواجس حول كل ما يتّصل بعربي ومسلم، وما كان في حملة ماكين - بالين من تشويه للعرب والمسلمين.

فلا ضير أن يفرح العرب والعالم بما فاتهم من إدارة بوش - تشيني، وبعدم فوز ماكين بعدهما. ولا مبرّر أن يحزن العرب والمسلمون بما آتاهم من رئيس أميركي جديد أفضل حتماً بالنسبة لقضاياهم من الإدارة الراحلة، ومن كان سيخلف بعدها لو لم يفز أوباما. المشكلة ليست فقط في واقع حال السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. المشكلة أصلاً هي في استمرار المراهنات على تغيير في الخارج، بينما يبقى الجمود والركود سمة لازمة للمنطقة العربية، وحكوماتها، وسياساتها. وإذا كان من حق كينيا وأفريقيا والمنطقة العربية والعالم الإسلامي أن يفرحوا بوصول أوباما لرئاسة الولايات المتحدة، فإنّ فرحتهم لا يجب أن تختلف عن فرحة شعوب أوروبا والشرق الأقصى وأميركا اللاتينية، وعشرات الملايين من الأميركيين البيض المسيحيين ذوي الأصل الأوروبي. فمبعث فرح هؤلاء انتهاء إدارة بوش، وانتصار المعترض على سياستها منذ بدء عهدها، لا لأنّ أوباما من عرق أفريقي أو أنّ أباه مسلم ويحمل اسماً عربياً... إذ لا يجوز أن نمدح الأميركيين على تجاوز العنصرية واختيار رئيس اسمه باراك حسين أوباما، ويقع العرب والمسلمون فيها فيكون معيارهم أصل أوباما واسمه لا فكره وعمله!

عن/ صحيفة (الرأي) العام الكويتية

اقتصاديون: خطاب خادم الحرمين أمام قمة العشرين أزاح خطر الانكماش الاقتصادي

الرياض/وكالات:
أجمع اقتصاديون ومحللون ماليون على أن إعلان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد اللّه بن عبد العزيز في كلمته التي ألقاها في افتتاح اجتماع قمة مجموعة العشرين الاقتصادية، التي عقدت أخيرا في واشنطن أن المملكة ستواصل تنفيذ برنامج الاستثمار للقطاعين الحكومي والنفطي برصد نحو 400 مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، خطوة في الاتجاه الصحيح في ظل تباطؤ الاقتصادي العالمي وهو أمر من شأنه أن يسهم في إنعاش الحالة الاقتصادية للبلاد وإعادة الثقة في الاقتصاد بصفة عامة، ويؤكد قرار الملك تنفيذ المشاريع الحكومية في المرحلة المقبلة وعدم تعثرها وأن الدولة سارية في مشاريعها التنموية رغم كل الأزمات العالمية.

وبين الاقتصاديون في استطلاع "الاقتصادية" أن التأثيرات لهذا القرار إيجابية على اقتصادنا الوطني بقطاعاته المختلفة بدءا من القطاع المالي والقطاع الاستثماري وقطاع المقاولات وبقية القطاعات الأخرى، التي سوف تستفيد جميعاً من هذا الكم الكبير من السيولة، كما أن هذا سينعش مشاريع تنموية وخدمية تعود بالنفع على المواطن وتقوي من ركائز الاقتصاد السعودي وتتيح مزيدا من الفرص الوظيفية للشباب السعودي وتعمل على رقي الوطن اقتصاديا وحضارياً بشكل يسرع بانضمام بلادنا إلى الاقتصادات العالمية ويجعل تأثيرنا أكبر في المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، مشيرين إلى أن هذا الإنفاق الحكومي سيزيد من مكانة الاستثمار السعودي كقوة جديدة تستقطب الاستثمارات العالمية وتدعم ترحيل الاستثمارات السعودية الخارجية إلي داخل الوطن، وبينوا أن خادم الحرمين الشريفين يسعى إلى تقوية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وهو توجه حقيقي للعصر لعدم الاعتماد على النفط ولكن توظيف أموال النفط في خلق صناعات واستثمارات مرادفة وبديلة للنفط لو نضب في يوم من الأيام، مؤكدين أن توجه الدولة نحو استثمار هذا المبلغ سيعزز من نمو الاقتصاد السعودي وهو تأكيد من خادم الحرمين الشريفين أن المملكة ستبقي على برامج الإنفاق على الاستثمارات كما يأتي رصد هذا المبلغ في إطار إدراك الحكومة لما للاستثمار الحكومي من آثار بعيدة المدى في التنمية.

الملك عبد اللّه بن عبد العزيز

مشاريع التنمية

قال الدكتور عبد اللّه صادق دحلان عضو مجلس الشورى السعودي والخبير الاقتصادي إن إعلان الملك ضخ 400 مليار دولار يؤكد إقرار تنفيذ المشاريع الحكومية في المرحلة المقبلة وعدم تعثرها حيث كان هناك قلق لدى المواطنين وكان هناك تخوف من بعض المقاولين وقرار الملك أذهب كل تخوف وأكد أن الدولة سارية في مشاريعها التنموية وأن الدولة ملتزمة بالمشاريع التي أعلنتها خصوصا تلك التي وضع حجر أساسها الملك عبد اللّه، وهذه خطوة حكيمة من خادم الحرمين الشريفين يؤكد فيها أن التنمية تسير رغم كل الأزمات العالمية ويؤكد أن قدرة ميزانية الدولة ومكانة الدولة ماليا ومؤسساتها المالية قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه المشاريع التنموية في المرحلة المقبلة، أجزم بأنه قرار حكيم وسيبعد أي قلق عن المقاولين أو أصحاب المشاريع الأخرى.

وأشار دحلان إلى أن الاستثمارات الحكومية هي بحد ذاتها إنفاق على مشاريع تقوم بها الدولة لخدمة أمور تنموية سواء كان هذا المبلغ لخدمة مشاريع أعلن عنها أو لخدمة مشاريع موجودة في الخطة أو استثمار الدولة في مشاريع لها عوائد تنموية على المجتمع السعودي.

البيئة الاقتصادية

أكد عادل كعكي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة أن ضخ 400 مليار دولار على مدى خمس سنوات للإنفاق على الاستثمارات الحكومية والإنفاق على المشاريع الإنمائية والخدمية يؤكد التحسن الكبير الذي طرأ على المناخ الاقتصادي بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة. ومن ناحية أخرى فإن مؤشرات الزيادة في الاستثمار والإنتاج تدل بالضرورة على تحسين فرص التشغيل وزيادة الاستخدام في القطاعات المختلفة وخاصة قطاعات البنى التحتية والأساسية، مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات لن تقتصر على فئة معينة داخل المجتمع بل ستشمل الجميع بلا استثناء. وأضاف أن ضخ هذا المبلغ سيعزز البيئة الاقتصادية للمملكة ويمنحها قدرا أوسع للمنافسة مما ينعكس على مصلحة المواطنين.

استثمار السيولة

قال عبد اللّه بن حمد بن عمار العمار رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين في مجلس الغرف السعودية: لقد تضمنت كلمة خادم الحرمين الشريفين في قمة قادة مجموعة العشرين المتعلقة بدراسة كيفية الوصول إلى حلول تنقذ الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية التي عصفت به خلال الأشهر القليلة الماضية، التي بدأت بالقطاع المالي ثم انتقلت إلى الاقتصاد ككل فالركود الاقتصادي بدأ يلقي بظلاله على أكثر من 30 ولاية أمريكية و14 دولة من دول أوروبا الغربية، ناهيك عن بقية دول العالم، تشخيصه لهذه المشكلة في أنها نتجت عن العولمة غير المنضبطة وفي الأسواق المالية المنفلتة والتي لا تخضع لأي رقابة. وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن المملكة والمنطقة العربية ككل ليست بعيدة عن تأثيرات هذه الأزمة وأن المملكة سوف تعمل بعون اللّه تعالى على التعاون مع دول العالم للتصدي لهذه المشكلة وحلها وأنها ستستثمر في الاقتصاد المحلي 400 مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة. ولكي نتصور كبر حجم هذا المبلغ علينا أن نعرف أن الصين على كبر حجمها وعدد سكانها الذي يتجاوز المليار بثلاثمائة مليون، خصصت للاستثمار في اقتصادها المحلي 600 مليار دولار ولمدة عشر سنوات، من هذه المقارنة يتضح - بإذن اللّه تعالى - التأثيرات الإيجابية لهذه الخطوة على اقتصادنا الوطني بقطاعاته المختلفة ابتداء من القطاع المالي والقطاع الاستثماري وقطاع المقاولات وبقية القطاعات الأخرى التي سوف تستفيد جميعاً من هذا الكم الكبير من السيولة، كما أن هذا سوف ينعش - بإذن اللّه تعالى - مشاريع تنموية وخدمية تعود بالنفع على المواطن وتقوي من ركائز اقتصادنا الشامخ وتتيح مزيدا من الفرص الوظيفية للشباب السعودي وتعمل على رقي الوطن - بإذن اللّه تعالى - اقتصاديا وحضارياً بشكل يسرع بانضمام بلادنا إلى الاقتصادات العالمية ويجعل تأثيرنا أكبر في المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية.

استقطاب الرساميل الأجنبية

وقال منصور أبو رياش رئيس اللجنة العقارية في غرفة مكة ورئيس مجموعة أبو رياش للاستثمار والتنمية والتطوير العقاري، في الحقيقة ضخ 400 مليار دولار على خمس سنوات في دولة نفطية اقتصادها قوي يزيد مكانة الاستثمار السعودي كقوة جديدة تستقطب الاستثمارات العالمية وتدعم ترحيل الاستثمارات السعودية الخارجية إلى داخل الوطن يتأتى هذا مع المدن الاقتصادية في المملكة مع وجود المدن الصناعية مع وجود الابتعاث المستمر ووصول كوكبة من الخريجين الآن والكليات التقنية تصب في مصلحة الاقتصاد لان سواعد سعودية، أموال سعودية، مدن اقتصادية مؤهلة صناعيا، تقنية مرتفعة، اقتصاد واعد، دعم حكومي للاقتصاد والاستثمار، هذا كله يعطي قوة للاستثمار وسيشهد الريال السعودي أيضا نموا في سعره على الساحة الدولية في سوق الصرف، وسيجد المناخ الاقتصادي في المملكة بالإضافة إلى المناخ الأمني الجيد والاستقرار السياسي الدعم الكبير ويستقطب المستثمرين الدوليين وربما نستقطب دولا تدخل في الاستثمار في الصناعات على شكل دعم اقتصادات رجال أعمالها بالدخول في السوق السعودية وهذا يعطي مكانة أيضا لمكانة المملكة الإسلامية والروحية ومكانتها كقوى إقليمية للسلم والسلام والأمان وقوة للعطاء للمجتمع الإسلامي والعربي وعطاء الأمان للعالم بأسره لعملية التحاور مع الأديان وهذا يرسخ مفهوم السلام وسياسة المملكة الرامية إلى الاستقرار واحترام الآخرين وإرساء قواعد الأمان الاقتصادي مع قوة الدفع على مستوى الدولة وعلى مستوى الإفراد هذا كله يخلق لدينا سياسات اقتصادية واستثمارية واعدة جدا. وأضاف أعتقد أن الخطوط السعودية والخطوط الحديدة الموجودة الآن قد لا تكون تستوعب الزخم الاقتصادي والاستثماري الذي سيكون خلال الخمس سنوات المقبلة وهذا ليس حجة على تلك المؤسستين ولكن إنما هو استدلال أنه سيكون هناك حركة دؤوبة وستشهد المنطقة لدينا مطارات إقليمية لأن كعكة الاقتصاد متنوعة ومترامية الأطراف على أراضي مملكتنا الحبيبة ونحن نطالب أن توجه استثمارات إلى المناطق الأقل نموا لخلق تنمية متوازنة وشاملة ويكون هناك عدالة في توزيع تلك الاستثمارات وخلق شبكة طرق جوية في مطارات إقليمية، وأعتقد أن توجه الاقتصادات بشكل عاجل وخاصة المطارات الإقليمية والتي تعد عامل جذب استثماري لتلك المناطق. وقال لا بد من دعم المنشآت الصغيرة من ناحية العمالة والقروض بدون فوائد وتوسيع قاعدة الدعم والاهتمام في قطاع الزراعة، حيث تحولت الزراعة إلى منتجة للغذاء بتدخل في اقتصادات غذائية والزراعة المستدامة لا بد أن تكون المنظومة الاستثمارية والاقتصادية حزمة متكاملة لتسهيل واقعية ومنطقية تفي بالمرحلة الحالية والمستقبلية للمشاريع فتحول خادم الحرمين الشريفين إلى تقوية الاستثمار وتنويع الاقتصاد هي توجه حقيقي لعصر عدم الاعتماد على النفط ولكن توظيف أموال النفط في خلق صناعات واستثمارات مرادفة وبديلة للنفط لو نضب في يوم من الأيام.

المضي في الإنفاق الحكومي

وقال المهندس نبيل الجمل رئيس مجلس إدارة شركة القثمي للمقاولات إن إعلان خادم الحرمين ضخ 400 مليار دولار للإنفاق على الاستثمار الحكومي خلال الخمس سنوات المقبلة سيعزز من نمو الاقتصاد السعودي وهو تأكيد من خادم الحرمين الشريفين أن المملكة ستبقي على برامج الإنفاق على الاستثمارات.

وبين الجمل أن إعلان الملك عبد اللّه عن رصد هذا المبلغ يأتي في إطار إدراك الحكومة لما للإنفاق الحكومي من آثار بعيدة المدى على التنمية ورفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، من خلال التركيز في الإنفاق على المجالات التي تعد داعمة ومحفزة لنمو القطاع الخاص ومن ذلك الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية، وعلى تطوير خدمات التعليم والصحة، والتدريب للقوى العاملة على تطوير البيئة التنظيمية لدعم قيام القطاع الخاص بدور رئيسي في الإنتاج، واستطرد قائلا ونحن نتوقع أن تتسارع خطى النمو الاقتصادي في السعودية بفضل الزيادة في الإنفاق الحكومي. وأضاف أن الاستثمار الحكومي يوفر حافزا لتوسع القطاع الخاص غير النفطي، ومتوقعا أن تكون مؤشرات النمو الاقتصادي إيجابية.

وأشار إلى أن ارتفاع حجم الاستثمار الحكومي يعد ثمرة للجهود الإنمائية المتواصلة التي تبذلها الحكومة في مختلف المجالات التنموية وفي إطار الحاجة إلى التكامل الضروري بين جميع قطاعات النشاط الاقتصادي التي تبلورت في أهداف وسياسات واستراتيجيات الخطط الخمسية.

وأوضح أن التطوير الكبير الذي تحقق للاقتصاد السعودي يرجع إلى عدد من العوامل منها الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم واتخاذ جملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي رافقت تلك الفترة واستهدفت تعزيز النهج القويم والصحيح في مختلف المسارات والمضي في تطبيق فاعل للإصلاحات في الاتجاهات كافة حيث يمر الاقتصاد السعودي خلال هذه الحقبة الزمنية بتحولات جذرية تتواكب مع متطلبات القرن الواحد والعشرين التي تتصف بالانفتاح الاقتصادي متخذة المنافسة القوية والميزة التنافسية كمعيار لنجاح اقتصادات الدول. وهذه التحولات في الاقتصاد السعودي والمتفاعلة مع التغيرات الإقليمية والدولية تتركز في تعزيز دور القطاع الخاص بهدف تسلم المركز الريادي في تسيير دفة الاقتصاد الوطني عن طريق تملك وتشغيل المؤسسات والمشاريع الاقتصادية التنموية المهمة مدعوما بتوجيه الاستثمار الحكومي بما يتفق والسياسات المالية للمملكة.

مركز الإمارات للدراسات يعقد مؤتمره السنوي الرابع عشر للطاقة في 24 الجاري

ابوظبي/وام:
تحت رعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم المركز مؤتمره السنوي الرابع عشر للطاقة حول الطاقة النووية في منطقة الخليج وذلك خلال الفترة من 24 إلى 26 نوفمبر الحالي.

وسيعقد المركز مؤتمراً صحفياً بمقره في أبوظبي بحضور سعادة الدكتور جمال سند السويدي مدير عام المركز.

ويلقي الكلمة الافتتاحية للمؤتمر سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية كما يلقي هانز بليكس رئيس لجنة أسلحة الدمار الشامل الرئيس التنفيذي السابق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش/ إينموفيك / وزير خارجية السويد السابق كلمة رئيسية في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

ويلقي سعادة الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية كلمة ترحيبية بالمشاركين في بداية فعاليات المؤتمر.

ويشارك في أعمال المؤتمر الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام نخبة متميزة من المسؤولين والمتخصصين.

واكد سعادة الدكتور جمال سند السويدي مدير عام المركز أن الهدف الرئيسي للمؤتمر يتمثل في تقويم إمكانات تطوير قدرات نووية سلمية في منطقة الخليج بوصفها خياراً عملياً لتلبية احتياجات المنطقة الهائلة من الطاقة في المستقبل.

واضاف أن المؤتمر السنوي للطاقة هذا العام يأتي في توقيت متزامن مع شروع عدد من دول منطقة الخليج في تطوير برامج نووية سلمية لتوفير الطاقة اللازمة للتوسع في عملية التنمية التي تشهدها تلك الدول خلال المرحلة الحالية وهو ما يعطي هذا المؤتمر أهمية خاصة.

الجدير بالذكر أن المؤتمر السنوي للطاقة هو أحد مؤتمرين سنويين يعقدهما المركز كل عام حيث يعقد المركز إضافة إلى المؤتمر السنوي للطاقة المؤتمر السنوي للمركز الذي عقد دورته الأخيرة خلال الفترة من 31 مارس إلى 2 أبريل الماضيين وتركزت فعالياته حول قضية الخليج العربي بين المحافظة والتغيير.

مبنى مركز الامارات للدراساتوالبحوت الاستراتيجية

اتحاد غرف دول مجلس التعاون يشيد بفكرة امير الكويت بالدعوة للقمة الاقتصادية

الكويتية/كونا:
اشاد الامين العام المساعد لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالعزيز الزياد بالفكرة الرائدة لسمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الصباح والمتمثلة بالدعوة لعقد قمة عربية اقتصادية فى يناير المقبل بدولة الكويت فى ظل الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي والخليجي.

وقال الزياد فى تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش مشاركته بفعاليات الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية ان سمو امير دولة الكويت قد بادر بدعوة الدول العربية للقمة الاقتصادية منذ فترة تسبق الازمة المالية العالمية "ولكنه وكانه استشرف مستقبل الاقتصاد العربي واهمية التنسيق والتعاون من اجل خلق سوق عربية اقتصادية مشتركة وحماية الاقتصاد الوطني العربي قبل تعرضه لاية هزة او ازمة تعرض الاقتصاد لحالة ركود او كساد تام"0 وقال ان الازمة المالية الطاحنة التي يشهدها العالم والتي باتت تهدد بقوة مختلف برامج التنمية والانشطة الاقتصادية والاستثمارية والمالية يقي مسؤولية على كافة الاطراف المتعاملة فى الاسواق المالية والاستثمارية لتاخذ دورها المامول فى حماية مصالح اقتصادات واسواق المنطقة والتصرف بمسؤولية كبيرة بعيدا عن المضاربات والسعي وراء الارباح السريعة.

وردا على سؤال حول دور الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي خلال فعاليات الملتقى قال الزياد ان الامانة ستقدم ورقة عمل على المشاركين بالملتقى تحدد من خلالها رؤيتها لتحصين الاقتصاد وحماية القطاع الخاص من تداعيات الازمة الراهنة السلبية ومنها على سبيل المثال السماح للمستثمرين بالتداول فى كافة الاسواق المالية بالمنطقة دون قيود او شروط تختلف عن تلك المفروضة على مواطني كل دولة.

واضاف ان الامانة ترى ايضا اهمية رفع اسعار الفائدة على الودائع لتشجيع الادخار لدى المصارف وتقنين عملية الاستثمار المالي المامول بقروض والعمل على استعادة ثقة كافة الاطراف المتعاملة مع المصارف سواء مساهمين او مستثمرين اومقترضين او عملاء من خلال اعادة بناء السلامة والملاءة المالية للمصارف والبنوك.

ودعا لتشجيع الاندماج بين البنوك الوطنية لتعزيز ملاءتها المالية ورفع قدرتها التنافسية وتعزيز مستوى الشفافية والافصاح المالية وتطبيق مبادىء الحوكمة والمحاسبة لدى الشركات خاصة المساهمة منها لحماية حقوق كافة الاطراف ذات العلاقة بهذه الشركات من مستثمرين ومساهمين ومتعاملين.

واكد على اهمية تشجيع الشركات على شراء اسهمها فى حالة حدوث انخفاض غير مبرر فى اسعار هذه الشركات خاصة فى هذه الفترة الحرجة التي تمر بها تلك الشركات مشيرا الى ضرورة الاسراع فى العمل على تاسيس سوق مالية عربية موحدة.

وقال الزياد "من اجل تحقيق رقابة مالية وادارية نموذجية فان الامانة تقترح ان تسند المراقبة الداخلية لشركة تدقيق خارجية " مؤكدا ا همية تنويع ادوات الاستثمار فى الاسواق المالية من اجل العمل على استيعاب السيولة المتنامية فى المنطقة.

واعرب عن امله بان يشكل هذا الملتقى فرصة حقيقية لتبادل الاراء والمقترحات وتقييم المرحلة السابقة من عمل المؤسسات المالية والاستثمارية والاستماع لصانعي القرار والمعنيين فى هذا المجال وتقديم المقترحات للمرحلة المقبلة للتعامل مع مختلف المستجدات العالمية فى مجال عمل المؤسسات المالية والاستثمارية.

متفرقات

روسيا تعرض التعاون النووي مع البحرين لإنتاج الطاقة

المنامة/متابعات:
اكد رئيس مجلس أمناء الجائزة العالمية للطاقة الدولية ورئيس مركز الأبحاث الروسي " معهد كورتشاتوف " ييفجيني بافلوفيتش فيليكهوف إمكانية البحرين الاستفادة من الخبرات الروسية لتسخير الطاقة النووية في الاستخدامات السلمية لتشمل توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر .

وقال فيليكهوف في لقاء صحافي مع وسائل الاعلام المحلية خلال زيارته الحالية للمملكة، » من المهم تعاون البحرين وروسيا لتحفيز الجميع على البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة ولايجاد بدائل مناسبة للنفط الاحفوري الآخذ بالنضوب ابرزها الطاقة النووية « ، مضيفاً : » بإمكان روسيا مساعدة البحرين ودول الخليج عموما على استغلال الطاقة النووية في انتاج الكهرباء وتحلية المياه، ونحن سنكون سعيداء بالتعاون معهم ومساعدتهم بخبراتنا ومؤهلاتنا .

وذكر ان » إنشاء محطة نووية لتحلية المياه بطاقة 70 ميغاواط يمكن ان يكون احدى الخيارات المتاحة لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مقدرا كلفة هذا النوع من محطات الطاقة باكثر من 500 مليون دولار « ، داعياً الى » ضرورة تبني استراتيجية طاقة دولية وتعزيز التعاون الدولي في المجال لتعميم المنفعة ولزيادة الانتاج والبحث عن بدائل للطاقة والتركيز على الطاقة المتجددة حتى لا يدركنا الوقت بحلول العام 2030. وذكر فيليكهوف ان » ابرز التحديات المشتركة التي تواجه كل من دول الخليج وروسيا في الوقت الحاضرة في ظل الازمة المالية العالمية تضاعف استهلاك المشتقات النفطية وازدياد النمو السكاني ونضوب الموارد النفطية والغازية .

الى ذلك، توقع فيليكهوف ان » يبلغ متوسط سعر برميل النفط عالميا 80 دولارا « ، في حين توقع ان » يحوم سعره في العام المقبل 2009 حول معدلات 90-100 دولار للبرميل.

واكد ان » الطاقة النووية تعتبر بديلا جيدا جدا للنفط الاحفوري، خاصة أنها لا تصدر انبعاثات ضارة بالصحة والبيئة، ويمكن انتاج الكهرباء وتحلية المياه عن طريقها.

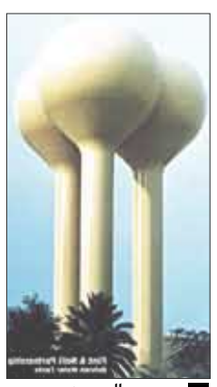
البحرين

مؤتمر ومعرض الكويت الأول لتجارة العملات عبر الإنترنت يفتتح فعالياته غدا

الكويت/كونا:
يفتتح مؤتمر ومع